

جامعة منتوري - قسنطينة  
مختبر الدراسات اللغوية

# الرَّاسَاتُ اللُّغَوِيَّةُ

مجلة علمية لغوية متخصصة ومحكمة تصدر عن مختبر



العدد 006 السنة 1431هـ  
2010م



# الدَّرَاسَاتُ اللُّغَوِيَّةُ

المدير الشرفي: أ.د عبد الحميد جكون رئيس الجامعة

مدير المجلة مسؤول النشر: أ.د يمينة بن مالك

رئيس التحرير: أ.د عبد الله بوخلخال

## هيئة التحرير

أ.د يمينة بن مالك      أ.د عبد الله بوخلخال      د.محي الدين سالم  
أ.د عزيز لعكايشي      د.عثمان طيبة      أ.عبد السلام غجاتي  
د. ابراهيم قلاتي

## الهيئة العلمية

أ.د يمينة بن مالك      أ.د محمد كراكي      أ.د حسن كاتب  
أ.د عبد الله بوخلخال      أ.د بلقاسم ليبارير      أ.د السعيد هادف  
أ.د رابع دوب      أ.د الأخضر عيكوس      أ.د الربيعي بن سلامة  
د. ابراهيم قلاتي

## الدراسات اللغوية

مجلة لغوية محكمة تصدر عن مختبر الدراسات اللغوية

### شروط النشر:

- 1- تبعث المقالات مطبوعة على جهاز الحاسوب مصحوبة بالقرص المرن.
- 2- أن يكون البحث جديدا ولم يسبق نشره.
- 3- لا تزيد صفحات البحث عن عشرين صفحة.
- 4- تخضع المواد المقدمة للنشر إلى تقييم علمي سري.

## موضوعات العدد

06

تصدير

07

1. الاستشراق: اللغة من الوظيفة إلى التوظيفية.  
أ.د حسين خمري

25

2. الرواية الجزائرية المعاصرة والتداخل اللغوي  
أ.د رشيد قريبع

41

3. سمات الطفل الموهوب لغويا وطرائق تنميتها.  
أ. زين الدين بن موسى

73

4. قراءة في قصيدة (حيزية) للشاعر أحمد بن قيطون.  
أ. السعيد بحري

93

5. القراءات القرآنية والدرس اللغوي العربي  
(جهود أبي عمرو بن العلاء ويعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي نموذجاً)  
أ. عبد السلام غجاتي

123

6. العلاقة بين اللفظ والمعنى بين المفهوم المعجمي والاستعمال  
عند البشير الإبراهيمي من خلال عيون البصائر.  
أ.د عبد الله بوخلخال

139

7. قراءة الحسن البصري دراسة صوتية تحليلية  
أ. عبد الوهاب شيباني

165

8. الحوار مع الآخر بين ثقافة الهامش وثقافة المركز في عصر  
العولمة.

185

9. نشاط القراءة في التعليم الأساسي الجزائري.  
أ.د. محمد كراكبي

207

10. لغات الأسماء الموصولة في الفصح من كلام العرب.  
أ.د. محمد مشري

233

11. مبادئ النحو البنيوي، دراسة تطبيقية.  
د. يحيى بعيطش

257

12. البنية والبنوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية  
العربية. (بحث في النسبة اللغوية والاصطلاح النقدي).  
د. يوسف و غليبسي

# 10

لغات الأسماء الموصولة في  
الفصيح من كلام العرب

**الدكتور محمد مشري**

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة أدرار



## لغات الأسماء الموصولة في الفصحى من كلام العرب.

الدكتور محمد مشري

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة أدرار

ملخص:

تتميز اللغة العربية بكثرة ظواهرها اللغوية التي تتعدد شكلا من حيث التركيب وتنوع مضمونها من حيث إفادة المعنى، وقلما ينفصل التركيب بوظائفه النحوية عن الدلالة السياقية؛ حتى وإن قصرت عن الإحاطة بالمعنى الكلي الذي لا تلتفت إليه ظاهرة الإعراب في العادة، فمراعاة المعنى تكون أكثر في المبنيات منها في المعربات كما هو الشأن مع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ والتي وإن بنيت لفظا فهي معربة محلا حيث يُعطى المعدوم فيها حكم المعلوم، لكنها تحتاج إلى ما يفسر إبهامها فلو قيل (جاء الذي) فلا تنقذ في الذهن صورة من يدل عليه الاسم الموصول إلاّ بجملته تصل بداية معناه بنهايتها؛ حيث تكتمل الإشارة إلى المعنى بالمجيء وهذا ما يعرف عند النحاة بجملته الصلة؛ التي تعد في حقيقتها جملة تفسيرية تظهر ما استتر من إبهام الاسم الموصول.



وخاصية الاسم الموصول في اللغة العربية لا تكمن في حاجته إلى ما يزيل إبهامه وإنما ميزته الأصيلة تكمن في تعدد لغاته حيث تتغير بنية لفظه أفراداً وتشية وجمعا، فما اشتهر منها كقولنا في الدلالة على المفرد المذكر (جاء الذي) يمكن أن تتعدد صور هذا الاسم مثلا على هذا النحو (جاء الذي) (جاء الذي) (جاء اللذ) (جاء اللذ)؛ ودليل وجود هذه اللغات في الأسماء الموصولة شواهد من الفصيح في كلام العرب شعرا ونثرا، وكذا ما حفظته القراءات القرآنية على فصاحتها وقوة الاحتجاج بها، فهي بدورها قد شهدت بوجود هذه اللغات للأسماء الموصولة في كلام العرب. وسنحاول من خلال هذا المقال أن نبين أوجه هذه اللغات مع ذكر أحكامها النحوية التي عضدتها وشواهد من القرآن الكريم وشعر العرب الذي انعكست فيه جميع اللهجات العربية، سواء تلك التي احتج بها النحاة أم غيرها.

مقدمة:

تنقسم الأسماء في لغة العرب قسمين بحسب حركات الإعراب والبناء، والأسماء المعربة إما متمكنة من اسميتها وحركة الجرّ والتّنين فيها؛ فهي بذلك من الأسماء المتصرفّة أي أنّ كلّ اسم في هذه الحالة يكون متمكنا أمكن، وهناك قسم ثان من المعربات في الأسماء وهو الذي لا ينصرف حيث يتمكّن من اسميته، ولا تظهر عليه حركة الجرّ والتّنين، فالاسم عندئذ يكون متمكنا غير أمكن. أمّا الأسماء المبنية فهي المبهمات الثّلاث التي



تضم أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر تبعاً للتقسيم الثلاثي في الكلمة العربية، ومنهم من يضيف الظروف لأنها لا تعين إلا بالإضافة، فإن وردت مستقلة سواء كانت زمنية أو مكانية فهي لا تحدد بدقة ما يشير إليه لفظها. وهذه الأسماء أبهمت لأنها عند إطلاقها لا تشير إلى معين بذاته كما أنها لا تعرب إلا عند التثنية أو الجمع، وتقدر حركة إعرابها بالعودة إلى محلها في موقع التركيب، لهذا كان البناء سمة غالبية عليها لأنه هو الظاهر في اللفظ عند إطلاقه.

ولقد تعددت الأسماء المبهمة في كل قسم منها وتنوعت وظائفها، لما لها من علاقات نسقية عندما تندرج في التركيب مع بقية عناصر الجملة؛ فالأسماء الموصولة موضوع هذه الدراسة لا تكاد تستقل بذاتها بوصفها وحدة دالة إلا إذا وصلت غيرها ولا يستغني عنها ما بعدها لصلته بها لهذا سميت بالأسماء الموصولة، أي أنها تحقق تكامل التركيب النحوي ودلالته على المعنى بارتباطها بما بعدها، فالاسم الموصول وصلته هما طرفا جملة يحقق الأول منهما الوظيفة النحوية ويحقق الثاني الوظيفة الدلالية. والموصول في لغة العرب إما حرف أو اسم، والثاني هو المقصود، لأنه المعرفة؛ حيث اطرّد استخدامه في الشعر والنثر لكونه دالاً على معين بما بعده، فجملة الصلة هي التي أكسبته المعرفة. أما الموصول الحرفي فأدواته ست هي: (أن)، (كي)، (أن)، (لو)، (ما المصدرية)، (وما المصدرية الظرفية) ضابطه أن يؤول مع صلته بمصدر، وهو ما أطلق عليه مصطلح



"الحرف المصدرى" في بعض كتب النحو المعاصرة.

فالموصول الحرفى لا تتعدّد أحكامه النحويّة عادة ولا تتغيّر بنيته إذا ما أُدرج في التراكيب المختلفة بحسب اللّغات واللّهجات، فالقاعدة الضّابطة لاستخدامه هي أنّه لا بدّ أن يشير بدلالته إشارة الاسم الموصول؛ نظرا لاشتراكه في الدّلالة مع أسماء الإشارة والاستفهام، فما بعده كفيل بأن يحدّد دلالته التي يشير إليها، أمّا الأسماء الموصولة الخاصّة فلها عدّة أحكام نحويّة ولغات متنوّعة بحسب لغات العرب ولهجاتها التي اختزلها الشّعْر والنثر وشهد عليهما في بعض الاستخدامات القرآن الكريم، الذي جاء موافقا لبعض اللّهجات بألفاظها وتراكيبها. ولا يعني هذا أنّ الذّكر الحكيم يحاكي بعض اللّهجات دون غيرها، بل إنّ مرونة ألفاظه جمعت كلّ فصيح من كلام العرب إذا ما كثر توظيفه بسياقات لغويّة واجتماعيّة مطّردة، فما أثبتته القرآن الكريم من لغات في نصّه الشّريف كانت العرب مجمعة على أنّه من أفصح كلامها الذي وظّفته في الشّعْر قبل النثر.

فموضوع هذا المقال محاولة لتوضيح لغات العرب في الأسماء الموصولة جمعا من الشّعْر العربي بوصفه من أكثر الشّواهد ورودا عند إيراد القاعدة النحويّة ورواية اللّغة عموما، وسنكتفي بالإشارة إلى كلّ لغة من لغات الاسم الموصول الواحد مع إدراج أكبر عدد ممكن من الشّواهد إثباتا لوجود تلك اللّغة أو نفيها.



## الأسماء الموصولة الخاصة

إنَّ المقصود بالأسماء الموصولة الخاصة ما كان نصًّا في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض، مقصورا عليها وحدها، فلنوع المفرد المذكر ألفاظ خاصة به، ولنوع المفرد المؤنثة ألفاظ خاصة بها، وكذلك للمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه، قال "ابن مالك" (ت: 672هـ) في ألفيته:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأُنْثَى الْتِي \*\*\*\* وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلُهُ الْعَلَامَةُ \*\*\*\* وَالتُّنُونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ  
والتُّنُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا \*\*\*\* أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصْدًا<sup>(1)</sup>

أوجز هذا التّظم ذكر الأسماء الموصولة وأشار إلى بعض أحكامها اختصارا لما يمكن أن يحتمله أيّ رجز في منظومة علمية كهذه، وسنوضح من خلال هذا العنصر مجمل الأحكام النحوية التي يتمييز بها كل اسم وأكثر ما يهتمنا هو لغاتها التي نطقت بها العرب؛ بوصفها من وجوه العربية في الدلالة على المعنى إمّا باللفظ عينه، أو أنّهم يزيدون عليه ليبلغ مرادهم من الإبلاغ أو أنّهم يحدفون حرفا طلبا للتسهيل، كما أنّهم يقلبون أحرفا أخرى لكي يخفّ نطقها على اللسان، وهذه هي عادتهم في الكلام جملة سواء كان نشرا أو شعرا.

أ. أحكام الذي:

تأتي (الذي) للدلالة على المفرد المذكر عاقلا كان أو غيره، ومثاله في



الدلالة على العاقل، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:33]، أما ما دلّ على غير العاقل مثاله قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:102]، فالاسم الموصول في الآية واقع موقع الصفة لما قبله حيث بيّنه، فلم تكف الإشارة إلى اليوم بما قبله وبلفظه؛ بل أعاد عليهم ذكره بما يعرفونه لكونه ذلك اليوم المخصوص الذي كثيرا ما توعدهم بقدمه، ولا ينفصل اسم الموصول (الذي) عن التعريف لأنّه مبهم في ذاته، ولا نعني هنا التعريف بألف لام التعريف بل بما بعده من جملة الصلة، فألف لام التعريف إن استقلت عنه يمكن أن تدلّ على معناه ولا تكون من جنس لفظه، ف(أل) هي الأخرى من الأسماء الموصولة إلا أنّها دالة على العموم، كما أنّ هذا الاسم إذا استقلت بنيته عن التعريف بـ (أل) فسيصير إلى وظيفة أخرى وهي الإشارة، وعادة ما يُبنى هذا الاسم وتحدّد علامته الإعرابية تقديرا عند تعيين محلّه، حيث يأخذ وظائف الجملة الرئيسيّة كالفاعليّة والمفعوليّة والصفة وغيرها، فهو أينما حلّ تقدّر حركته تبعاً لموقعه، وفيه خمس لغات:

أ- 1. الذي: وهي التي تضمّ ضمّ بناء، وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب، وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض<sup>(2)</sup>. قال الشاعر:

أَغْضِ مَا اسْتَطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي \*\*\*\*\* يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَدِي<sup>(3)</sup>



أ-2 . الذيّ: فإن كان نطق لفظها على البناء فهي لغة ثانية، أمّا إن كان الكسر ناشئ عن التشديد قصد الإعراب، فهي معربة وليست لغة أخرى، كما قال بذلك "الجزولي" (ت: 606هـ)<sup>(4)</sup>، والشاهد في إعراب هذه اللفظة، قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلْمُهُ بِمَالٍ \*\*\*\*\* وَ إِنْ أَعْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِيّ  
يَتَأَلُّ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ \*\*\*\*\* لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيّ<sup>(5)</sup>

فالأولى حمل اللفظ على الجرّ لوجود عامل ظاهر في أوله؛ لكي لا ينصرف الدّهن إلى كبير تأويل لإثبات البناء ردّاً على القائلين بالإعراب.  
أ-3 . الذيّ: اختلاف الحركات في آخر هذا الاسم، حيث ثلثت فظهرت الضمة والكسرة والفتحة، ممّا يعني أنّها أقرب إلى الإعراب منه إلى البناء<sup>(6)</sup>؛ غير أنّ ذلك لم يمنع من تأكيد البناء عند بعضهم في هذه الأسماء، لأنّ الحركات الظاهرة في آخر هذا اللفظ إنّما ذكرت مستقلة عن التركيب لا داخله لكي تخضع لعامل، وما الشاهد الذي سيق في الجرّ المذكور أنّها إنّما استثناء وتوافقاً مع معان أرادها الشاعر، فدخلت لام الجرّ على (الذيّ) وما الكسرة في آخرها إلاّ بناء.

أ-4 . اللذّ: وهذه لغة أوردوها مُماثلة لانشغال المحلّ بالحركة، فهم يحذفون الياء ويشبتون الكسرة محلّها لتدلّ عليها، وقد نسبها "أبو حيان" (745هـ) إلى "الفراء" (207هـ) حيث نقل عنه قوله: «ومن العرب من يقول: (هو اللذّ قال ذلك)»<sup>(7)</sup>، ومن شواهدهم على هذه اللّغة، قول الشاعر:



وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا \*\*\*\* أَوْ جِبَالًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا<sup>(8)</sup>

وقول الشاعر:

لَا تَعْدُلِ اللَّذِّ لَا يَنْفَكُ مُكْتَسِبًا \*\*\*\* حَمْدًا وَلَوْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذُرُ<sup>(9)</sup>

أ-5. اللذ:

وهذه لغة أخرى في (الذي) حيث تحذف الياء، ويسكن آخر الاسم الموصول، وقد نقل "أبو حيان" هذه اللغة كذلك عن "الفراء" في قوله: «ومن العرب من يقول: هو اللذ قال ذلك، ويقول في الواحد: هو اللذ قال ذلك، بجزم الدال، وفي الواحدة: هي اللت قالت ذلك<sup>(10)</sup>»، ومن شواهدهم في ذلك قول الشاعر:

فَظَلْتُ فِي شَكِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا \*\*\*\* كَاللَّذِّ تَزَيُّ زُبَيْةً فَاصْطِيدًا<sup>(11)</sup>

ب. التي:

وتأتي للدلالة على المفرد المؤنث أي أنها نظير الذي في المذكور، وتشير للعاقل وغير العاقل، وشاهدها في الدلالة على العاقل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:1]، فالاسم الموصول في الآية يختصر اسم امرأة جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - تشتكيه أمر زوجها. أما الشاهد على دلالتها على غير العاقل فقد ورد في قوله تعالى ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة:142] فعودة الاسم الموصول هنا على القبلة التي كان عليها المسلمون قبل أن تنصرف وجوههم إلى البيت الحرام.



ولا تختلف (التي) عن (الذي) في شأن اللغات التي وردت بها؛ فالمحاكاة قائمة بينهما على اختلاف في أيهما الأصل الذي قيس عليه الثاني منهما إن كان فرعا، وأغلب الأصوليين يعدون المذكر أصلا للمؤنث، وأهم لغاتها مايلي:

ب-1. التي: ولم نقف لها على شاهد في كتب النحو، فإذا لم تستعملها العرب في كلامها، فكيف تقاس على (الذي) إن كان لها شاهدا يعضد وجودها.

ب-2. التي: وهي لغة ثانية في (التي) وإن لم ترد كذلك شواهد توضح كيفية توظيفها في الكلام العربي.

ب-3. التي: وهي نظير اللغة التي وردت في (الذي) وقد أوردها "القرافي" (682هـ) بوصفها لغة في (التي) حيث تُشدّد الياء وتُفتح<sup>(12)</sup>، إلا أنه لم يورد لها شاهدا.

ب-4. اللت: أما هذه اللغة فاحتمال ورودها كبير؛ لأن الحركات القصيرة كثيرا ما تنوب عن الطويلة لتدل على وجودها؛ والشاهد الذي ساقوه لإثبات هذه اللغة، قول الشاعر:

شَغَفْتُ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَنُكَ فَمَثَلُ مَا \*\*\*\* بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَعَرَامٍ<sup>(13)</sup>

ب-5. اللت: في هذه اللغة تسكن التاء كما هي في (اللذ)، قال الشاعر:  
وَأَمْنَحُهُ اللَّتُ لَا يُعَيَّبُ مَثَلُهَا \*\*\*\* إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشَّتَاءِ تَوَائِمًا<sup>(14)</sup>



وأُشِدُّ "الفراء":

فَقُلْ لَلَّتْ تَلُوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي \*\*\*\* أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّمِيمِ (15)

وقال آخر:

أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْتُ دَوِي الْفَقْرِ وَاللُّدُّ \*\*\*\* لِ فَاَبُوا دَوِي غَنِي وَعَاتِرَازِ (16)

ب-6. لبي: ذكر "الأشموني" (900هـ) أن في (التي) ست لغات أشرنا إلى خمس منها آنفا، والسادسة هي التي تحذف الألف واللام منها وتخفف ياؤها الساكنة (17).

ج. اللذان واللتين:

إذا تبي المفرد المذكر من الاسم الموصول عند الرفع، فيأتي على صيغة (اللتان)، وأما إذا جرّ أو نصب فيأتي على صيغة (اللتين) ويطلقان على العاقل وغير العاقل، قال تعالى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ [النساء:16] هذا شاهد الرفع، وأما ما نصب فيه الاسم الموصول على التثنية فقد قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت:29]، ولم يرد في الذكر الحكيم ما يدل على غير العاقل في الاسم الموصول إذا تبي. أما في كلام العرب فجاء قول ابن الرومي:

لَكَ الرَّأْيُ وَالْجَوْدُ اللَّذَانِ كِلَاهِمَا \*\*\*\* زَعِيمٌ بِكَشْفِ الْمَطْبِقَاتِ

الكوَارِبِ (18)

وقال أيضا في وجه من وجوه الجرّ:



أَخَا الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ اللَّذَيْنِ كِلَاهُمَا \*\*\*\* يُؤَازِرُهُ فِي أَمْرِهِ وَيُعَاضِدُهُ<sup>(19)</sup>

وكما تعددت اللغات في (الذي) كذلك كان الشأن مع التثنية فيها بصيغتي الرفع والتصب أو الجر.

ج-1 . اللذان واللذين: فالملاحظ من خلال هاتين الصيغتين في الاسم الموصول المثني، أنّ التون في آخره تشدد، في الرفع والتصب أو الجر، وهي لغة قيس وتميم، لأنّ الحجازيين وبني أسد يخففان التون في مثل هذا الموضع على المشهور<sup>(20)</sup>، وقد قرئ في التنزيل ﴿وَالذَّانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ بتشديد النون التي هي عندهم عوض من الياء في (الذي)<sup>(21)</sup> وهي لغة قريش كذلك، وبالتشديد<sup>(22)</sup> كذلك قرئت آية (فصلت) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ضَلَّوْنَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾

وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز القراءة بهذا الوجه الذي قرئت به هذه الآية، حيث لا يجوز البصريون تشديد التون مع الياء، وخالفهم الكوفيون فأجازوا ذلك لوجود الدليل<sup>(24)</sup>.

ج-2 . اللذا و اللذي: وهما لغتان عند بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة، يقولون: هما اللذا قالا ذلك، بحذف التون، وعليه قول الأخطل في تثنية (الذي):

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا \*\*\*\* قَتَلَ الْمُلُوكَ، وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ<sup>(25)</sup>

د . اللتان واللتين:



ونظائر الأسماء أو الأفعال أو الحروف باللغة العربية كثيرة سواء في المدكر أو المؤنث، فكما نرى الاسم الموصول في المدكر كذلك كان الشأن مع ظاهرة التأنيث في هذه الأسماء، فاللتان واللتين حالتان من أحوال الإعراب إذا ما رفع الاسم المثني، وإذا ما نصب أو جرّ، وقد وضعت (اللتان واللتين) للدلالة على العاقل وغير العاقل، وقد أشار عمر بن أبي ربيعة لغير العاقل بقوله:

وَزَمَزِمَ وَالْجَمَارِ إِذْ رُمِيَتْ \*\*\*\* وَالْجَمْرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِالْبَطْنِ (26)

فتشبه الاسم الموصول المؤنث وصف للحجارة؛ إلا أنه لم يرد في الذكر الحكيم ما يشي قصد التأنيث في الاسم الموصول، إلا أنّ الشواهد من الشعر وقعت أغلبها في الدلالة على غير العاقل، وأهم اللغات التي وردت في (اللتان) و(اللتين) نوردها فيما يلي، وهي في الأغلب مماثلة ل(اللتان) و(اللتين).

د-1 . اللتان واللتين: حيث ضعفت النون بالتشديد، ولم ترد شواهد في ذلك، فالقياس شكلي محض في هذه اللغات.

د-2 . اللتا: وقد اكتفى النحاة بحذف النون في المثني المرفوع إذا ما نثي، وساقوا له شاهدا في قول الشاعر:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمٌ \*\*\*\* لَكَانَ فَخْرٌ لَهُمْ عَظِيمٌ (27)

أراد (اللتان) فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو (هما).



وأجاز "ابن عصفور" (669هـ) مجيء (اللتين) بحذف النون بوصفها لغة في (اللتين) قياسا على (اللتين)<sup>(28)</sup>، ولا شاهد له على ذلك.  
هـ. الذين:

هذه صيغة جمع للاسم الموصول يأتي للدلالة على العاقل، وحركة إعرابها بالياء مطلقا أي رفعا ونصبا وجرًا، فالحالة حالة بناء ثابتة لا تتغير ولا تعين إلا بتقدير المحل، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: 63]، فالموضع موضع رفع، أما ما جاء فيه الاسم الموصول واقعا موقع التّصب، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَرَاءَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 161].

وانطلاقا من حركة (الذين) الدالة على الإعراب، فقد وردت لها لغة أخرى عند هذيل أو عقيل، حيث اكتفوا بالواو عوضا عن (الياء) للدلالة على الرفع والتّصب والجر، قال الشاعر:

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَا \*\*\* يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَا حَا<sup>(29)</sup>

وقال آخر:

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ الدُّونَ كَأَنَّهُمْ \*\*\* مُعْطٌ مُخْدَمَةٌ مِنَ الْخُرَّانِ<sup>(30)</sup>

ومنهم من يأتي بالجمع بلفظ الواحد، فيقول (الذي فَعَلُوا ذاك الرّيدون) قال الشاعر:



وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ \*\*\* هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (31)

أراد (الذين) والدليل على ذلك قوله (دماؤهم).

وقيل في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: 33]، إنه بهذه اللغة، وكذلك قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]، قيل: إنَّ المعنى (كمثل الذين استوقدوا)، فلذلك قيل: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فحمل أول الكلام على لفظ الواحد، وآخره على الجمع، وأما قوله عز وجل ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69] فإنَّ (الذي) هاهنا وصف لمصدر محذوف، تقديره: وحُضِّتُمْ كَالخَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ (32).

و. الألى و الألاء: أما (الألى) فهي أفصح جمع للاسم الموصول (الذي) حيث يجمع على (الذين) فيحدث تغيير في الصيغة من البنية نفسها، و(الألى) جمع آخر من جنس (الذين) إلا أنه يختلف عنه في البنية، قال القطامي:

أَلَيْسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا جَمِيعًا \*\*\* عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا السِّطَاعَا (33)

وقال عبيد بن الأبرص:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو \*\*\* عَكَ نَمَّ وَجَّهُهُمْ إِلَيْنَا (34)

أراد نحن الألى عرفتهم، فحذف الصلة وهو من الضرورات البعيدة.

فلفظة (ألى) مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشارا بها، ولا



تكون بمعنى (أصحاب) البتّة، ولا أيضا (أولى) تأنيث أول بمعنى (أصحاب)،  
ثم إنه لا يقع اشتراك بين (ألى) الموصولة و(ألى) اسم الإشارة إلا إذا كانت  
الموصولة دون ألف ولام<sup>(35)</sup>، نحو قول بشر بن أبي خازم:  
ونحنُ ألى ضربنا رأسَ حُجرٍ \*\*\*\* بأسيافٍ مُهندةٍ رِفاقٍ<sup>(36)</sup>

و (الألى) التي هي للموصولة لها لغة بالمدّ فيقولون (الألاء)، ومن  
شواهدهم فيها قول كثير عزة:

أبى الله للشُّمِّ الألاءِ كأنَّهم \*\*\*\* سيوفُ أجادَ القينِ يوماً صِقَالِهَا<sup>(37)</sup>  
والكثير استعماله في جمع من يعقل، ويستعمل في غيره قليلا.

ز. اللآتي: فإذا جمعت (التي) ففيها ست لغات:

منهم من يقول (التي) على لفظ الواحدة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ  
أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء:5].

ومنهم من يقول (اللآتي)، قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ  
نِسَائِكُمْ﴾ [النساء:15]

ومنهم من يقول (اللآت) بكسر التاء وحذف الياء، قال الأسود بن يعفر:

اللآتِ كالبيضِ لَمَّا بَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ \*\*\*\* صُفْرُ الأَنَامِلِ مِنْ قَرَعِ القَوَافِرِ<sup>(38)</sup>  
ومنهم من يقول: (اللواتي)، والشاهد في ذلك قول الشماخ بن ضرار:

فَتِلْكَ اللواتي عِنْدَ جَوْنَةِ إِنِّي \*\*\*\* صَدُوقٌ ، وَبَعْضُ النَاعَتِينَ كَذُوبٌ<sup>(39)</sup>  
ومنهم من يقول: (اللوات) بكسر التاء وحذف الياء.

وإذا حذفوا (التاء) أدرجوا اسما موصولا آخر من بنيتها محذوف (التاء)،



فيقولون (اللّوا)، قال الشاعر:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِقِ عِكَارٍ \*\*\*\* مِنْ اللّوَا شُرْفَنَ بِالصَّرَارِ (40)

ومنهم من يقول (اللاّ)، قال الكميّ:

وَكَانَتْ مِنَ اللّآ لَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا \*\*\*\* إِذَا مَا الغُلامُ الأحمقُ الأَمَّ غَيَّرَا (41)

أراد من اللّآتي، وقوله: لا يعيّرُها ابنُها، أراد لا يُعَيِّرُ بِهَا ابنها، تقول العرب: عَيَّرْتَنِي كَذَا، ولا تقول: عَيَّرْتَنِي بِكَذَا، وقال آخر:

فَدُومِي عَلَى العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا \*\*\*\* أَمْ أَنْتِ مِنَ اللّآ مَا لَهُنَّ عُهُودُ (42)

وهذه اللّغات على تباينها في البنية من حيث الزيادة والتقصان فهي لا تكاد تختلف عن بعضها في الدلالة على ما يحيل عليه الاسم المبهم عادة (43).

ح. اللّآتي: وهي من الأصول التي تجمع عليها (التي)، فمنهم من يقول (اللّآء) بكسر الهمزة وحذف الياء، كقول كثير:

تَرُوقُ عُيُونُ اللّآءِ لَا يَطْعُمُونَهَا \*\*\*\* وَيَرَوِي بِرَبَّاهَا الضَّجِيعُ المَكافِحُ (44)

كما يجوز فيها (اللّآئين) رفعا ونصبا وجرا، وهي لغة هذيل، أو (اللّآءون) رفعا و(اللّآئين) نصبا وجرا، ومنه قول الشاعر:

هُمُ اللّآءُونَ فَكُؤُوا الغُلَّ عَنِّي \*\*\*\* بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي (45)

وقد حكى "الكسائي" (189هـ) أنّ هذيل تقول (هم اللّآءو فعلوا كذا وكذا) (46).



فإن كان هذا وجه للرفع في جميع أحوال (اللائي) فمنهم من يجعل الياء وجهاً ثانياً ينوب مناب الرفع والتنصب والجر، فيقولون: (اللائين)، قال الشاعر:

وَأَنَا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا \*\*\* وَ إِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفُّوا (47)

وقال البحري:

قَفَا فِي مَغَانِي الدَّارِ نَسَأَلُ طُلُولَهَا \*\*\* عَنِ الْأُنْسِ اللَّائِينَ كَانُوا حُلُولَهَا (48)

وقد قيس (اللائين) على (الذين) وعدوها من جنس لفظها عند قراءتهم لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: 226]، وقد قرأها عبد الله بن مسعود والأخفش ﴿لِللَّائِي آلُوا مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (49)، هذا بالنسبة لـ (اللائين) إذا ما حذفت نونها قياساً على (الذين).

وإذا ما قاست العرب على بنية سابقة تأتي على الوزن نفسه فإنهم عادة ما يعطونها الحكم نفسه؛ فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم. فاللغة الأخرى التي أضافوها لـ (اللائي) تمديداً للهمزة تليها (التاء) دليلاً على التأنيث مطلقاً عند الجمع، فقال الشاعر:

أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ \*\*\* وَأَخْدَانُكَ اللَّائِيَاتُ زَيْنٌ بِالْكَتْمِ (50)

ومن صور التخفيف عند العرب أنهم إذا لم يحذفوا أبدلوا، وإذا لم يبدلوا لجئوا إلى القلب، وأيسر ما يكون ذلك في حرف الهمزة إذا ما وقعت وسطاً أو متطرفة، ففي (اللائي) لغات نشأت عن قلب الهمزة ياء، إما ساكنة أو مكسورة، فقالوا في (اللائي) (اللائي و اللائي)، لهذا فقد تعددت أوجه



القراءة عند أولئك الذين قرؤوا قوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [الطلاق:4]، حيث قرأ بعضهم (واللَّائِي يَيْسَنَ) عند الوصل، وقرأ غيرهم بتسكين الياء بالوقف والوصل حيث قرؤوا (واللَّائِي يَيْسَنَ)<sup>(51)</sup>.  
غير أن هذه الآية حينما أُبدل فيها الاسم الموصول، فقد تعددت أوجه القراءة تبعاً لصور الإثبات والحذف في (اللَّائِي) التي أشرنا إليها آنفاً.

خاتمة:

رواية اللّغة عن العرب بدأت أول ما بدأت سماعاً مباشراً عن فصحاءهم، ونقلًا من مصادر البيئة التي اختاروها وفق قواعد أساسها الأول عدم ولوج اللّحن إلى أهلها، وابتعادها جغرافياً عن الحواضر وملتقى الحجيج والتجار؛ ثم اتخذ النّحاة بعد ذلك من السّماع أصلاً لتأسيس قاعدة القياس الاستقرائي، ثمّ امتدّ اجتهادهم ليشمل قواعد الفروع التي قادتهم إلى القياس الشّكلي، لهذا فقد كانت هذه اللّغات على اختلافها في الأسماء الموصولة متيسّرة الوجدان في كتبهم تفرّيعاً عن أيّ لغة سمعوها أول ما سمعوها عن العرب، وهذا التعدّد أثبت اطّراده أحياناً حينما توافر للّغة الواحدة أكثر من شاهد يعضده القرآن الكريم.

أمّا التي اطّرد قياسها وشدّد استخدامها فهي في نظرهم من لغة العرب كذلك وإن لم يقفوا لها على شاهد يثبت ما ذهبوا إليه، قال "أبو حيان الأندلسي": «وعدم وجدانه هو لا يدلّ على عدم الوجود، وهذا هو من



باب نقل اللّغة، وليس من شرط نقل اللّغة أن يجد في ذلك المتأخّر نقلا عن العرب بصريح لفظها، بل يكفي في ذلك قول اللّغوي: إنّ العرب تقول كذا. (52)»، فالتحوي الأول اكتفى بتأسيس القاعدة بناء على شاهد كان بحوزته ثم عمّم الحكم على كلّ لغة من لغات العرب ترد عليه، فهو ليس بحاجة إلى شاهد سابق يقوّي رأيه فيما ذهب إليه عندما يفد عليه ما لم يكن في كلام العرب من قبل، لأنّ تصوّره قائم على أساس أنّ عدم العلم بالشيء لا يعني عدم وجوده خاصّة إذا ما كان الأمر متعلّقا بلغة العرب؛ التي اتّسعت وتنوّعت في البيئات الاجتماعيّة على اختلاف القبائل بدءا بالتي اعتمدها مدوّنة للاحتجاج بلهجاتها، فعدم الإحاطة بكلّ لهجة من لهجات تلك القبائل ينفي كلّ تأكيد يقول بعدم ورود نمط من أنماط الاستخدام في لغة ما، كما هي عليه الحال في هذه الأسماء الموصولة التي تنوّعت لغاتها انطلاقا من الشّواهد التي أثبتت وجودها.

فتنائي اللّغة المعاصرة عن البيئات الفصيحة وقلة الاستخدام كادت أن تلغي نصف ما تكلمت به العرب لعدم وجود داع لاستحضاره، فتطوّر اللّغة تبعا لتطوّر بيئتها وزمنها هو الحكم الفصل في حياة بعض الألفاظ وموتها؛ إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ عدم التوظيف في سياق اللّغة الحاضر ينفي حقيقة الاستخدام اللّغوي في زمن تواجده.

هوامش المادّة العلميّة:

(1) ابن عقيل: ينظر شرحه على الألفية، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجليل، بيروت. لبنان، الطبعة الخامسة،



- 1417 هـ/1997م، 110/1.
- (2) الصبان محمد بن علي، ينظر حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ/1997م، 214/1.
- (3) البيت من الخفيف، وهو في ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، 1410 هـ/1990 م، 190/1، وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواوي، دارالقلم، دمشق. سوريا، الطبعة الأولى، 1420 هـ/2000م، 22/3.
- (4) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة. مصر، (د، ط)، 1421/2001م، 284/1.
- (5) البيت من الوافر، ينظر أبو اسحاق الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1420 هـ/2000م، ص 109 و الهروي علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين ملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق. سوريا، (د، ط)، 1391 هـ/1971م، ص 303.
- (6) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1427 هـ/2006م، 150/1.
- (7) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 24/3.
- (8) البيت من الرجز، ينظر؛ الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 302، والأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان، (د، ط)، 1418 هـ/1997م، 2/676.
- (9) البيت من البسيط، وينسب هذا البيت لأكثر من شاعرة منهنّ الخنساء، وصفية الباهلية، ومريم بنت طارق، ينظر؛ عبد السلام محمد هارون: معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الثالثة، (د، ت)، ص 208، وقد استشهد به كل من ابن مالك: شرح التسهيل، 189/1، وأبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 24/3.
- (10) أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 25/3.
- (11) البيت من الرجز، ينظر؛ أبو اسحق الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 110، والهروي: الأزهية



- في علم الحروف، ص 302.
- (12) القرافي شهاب الدين: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق: أحمد الختم عبد الله، دار الكتيبي، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، 1420هـ/1999م، 370/1.
- (13) البيت من الكامل؛ ينظر، ابن مالك: شرح التسهيل، 190/1، وأبو حيان: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 25/3، والسيوطي: همع الهوامع، 284/1.
- (14) البيت من الطويل؛ ينظر الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 312، وابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، (د، ت)، (مادة لتأ)، 239/15.
- (15) البيت من الوافر؛ ينظر، الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 312، وهبة الله بن علي ابن الشجري: أماليه، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية، 1427 هـ/2006م، 59/3 والسيوطي: همع الهوامع، 284/1.
- (16) البيت من الخفيف؛ ينظر، علي محمد فاخر: شرحه للمقرب (لأبن عصفور)، مطبعة السعادة، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، 1417 هـ/1990م، 194/1.
- (17) الأشموني أبو الحسن نور الدين: شرحه على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه: حسن محمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ/1998م، 127/1.
- (18) البيت من الطويل؛ ينظر ديوانه، تحقيق وشرح: عبد الأمير علي مهنا، دار الهلال، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، 1991م، ص 134.
- (19) البيت من الطويل؛ ينظر المصدر نفسه، ص 518.
- (20) أبو حيان: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 25/3.
- (21) الذي قرأ بهذا الوجه ابن كثير، ينظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ، ص 229.
- (22) ينظر؛ المصدر نفسه، 229.
- (24) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة 95)، 674/2.
- (25) البيت من الكامل، وهو في شرح ديوان الأخطل، صنفه وكتب مقدماته: إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، 1979م، ص 246.
- (26) البيت من المنسرح، ينظر ديوانه، دار صادر، بيروت. لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص 223.
- (27) البيت من الرجز المشطور، ينظر؛ الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 313 وأمالي ابن الشجري،



- 59/3.
- (28) ابن عصفور: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، العراق، الطبعة الأولى، 1391هـ/1971م، 57/1.
- (29) البيت من الرجز، وينسب لرؤبة، ينظر؛ الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 308، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 285.
- (30) البيت من الكامل، ينظر؛ ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، (د، ط)، (د، ت)، (مادة خز)، 150/2. وأمالي ابن الشجري، 56/3.
- (31) البيت من الطويل، ينسب لـ "الأشهب بن رميلة"، ينظر؛ سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (د، ت)، 187/1.
- (32) أمالي ابن الشجري، 57/3.
- (33) البيت من الوافر، ينظر؛ ديوانه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1379 هـ/1960م، ص 36.
- (34) البيت من مجزوء الكامل، ينظر؛ في ديوانه، دار بيروت للطباعة، بيروت - لبنان، (د، ط)، 1983م، ص 141.
- (35) أبو حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 34/3.
- (36) البيت من الوافر، ينظر؛ ديوانه، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، 1972م، ص 114.
- (37) البيت من الطويل، ينظر؛ ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1971م، ص 145.
- (38) البيت من البسيط، ينظر؛ الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 314، وأمالي ابن الشجري، 60/3.
- (39) البيت من الطويل، ينظر؛ ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1968م، 26.
- (40) البيت من الرجز، وينسب لكثير عطية، ينظر؛ أبو علي الفارسي: المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداى، دار كنوز إشبيلية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م، 371/1.
- (41) البيت من الطويل، ينظر؛ ابن منظور: لسان العرب، (مادة لتا)، 260/15 والسيوطي: همع الهوامع،



- 287/1.
- (42) البيت من الطويل، ينظر؛ الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 315، وأمالي ابن الشجري، 61/3.
- (43) الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص 313.
- (44) البيت من الطويل، ينظر؛ ديوانه ، تحقيق: إحسان عباس، مطبوعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، 1984م، ص 67.
- (45) البيت من الوافر، ينظر؛ أمالي ابن الشجري، 58/3 وأبو حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 37/3.
- (46) أمالي ابن الشجري، 58/3.
- (47) البيت من الطويل، ينظر؛ أبو حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 36/3 والسيوطي: همع الهوامع، 287/1.
- (48) البيت من الطويل، ينظر؛ ديوانه، دار صادر، بيروت . لبنان، (د . ط)، (د، ت)، ص 125.
- (49) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عالم الكتب، بيروت . لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص 21.
- (50) البيت من الطويل، ينظر؛ ابن منظور: لسان العرب، (مادة لتا)، 240/15، والسيوطي: همع الهوامع، 288/1.
- (51) الذي قرأ بالوجه الأول ورش، واللذان قرءا بالوجه الثاني ، البزي وأبو عمرو، ينظر؛ أبو عمرو الداني: التيسير في القراءات السبع، علق عليه: جمال الدين محمد شرف، دارالصحابة، طنطا . مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص 136.
- (52) أبو حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 38/3.

